

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقييم تنفيذ المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/42، يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة خلال المرحلة الثالثة (2015-2019) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وفقاً للمعلومات التي أفادت بها 26 دولة فيما يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والعالى والتدريب في هذا المجال المقدم إلى موظفي الخدمة المدنية، وموظفي إنفاذ القانون وأفراد الجيش، والعاملين في وسائط الإعلام والصحفيين. ويتضمن التقرير أيضاً بعض الاستنتاجات المستخلصة من المعلومات الواردة والتوصيات المتعلقة بمواصلة التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالاستناد إلى التقدم المحرز خلال المرحلة الثالثة.

* تُنق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر الاعتيادي لظروفٍ خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-10690(A)



* 2 0 1 0 6 9 0 *

المحتويات

الصفحة

3	أولاً - مقدمة
3	ألف - معلومات أساسية
3	باء - المنهجية
4	ثانياً - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي
4	ألف - الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية
4	باء - نظاما التعليم الابتدائي والثانوي
10	جيم - التعليم العالي
11	دال - موظفو الخدمة المدنية
13	هاء - موظفو إنفاذ القانون
15	واو - الجيش
		ثالثاً - الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز تدريب العاملين في وسائط الإعلام والصحفيين في مجال
16	حقوق الإنسان
17	رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات
		المرفق
19	الحكومات التي قدمت معلومات

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

1- أعلنت الجمعية العامة في قرارها 113/59 ألف البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهو إطار عالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، منظم على مراحل متعاقبة، تركز كل مرحلة منها على قطاعات محددة. وقد ركزت المرحلة الأولى (2005-2009) على إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي التعليم الابتدائي والثانوي، وركزت المرحلة الثانية (2010-2014) على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي والتدريب في هذا المجال المقدم إلى المعلمين والمربين وموظفي الخدمة المدنية وموظفي إنفاذ القانون وأفراد الجيش. وصدرت تقارير تقييم المرحلتين الأولى والثانية في عامي 2010 (A/65/322) و 2015 (A/HRC/30/24).

2- وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره 15/24، أن تركز المرحلة الثالثة (2015-2019) من البرنامج العالمي على تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية والنهوض بالتدريب في مجال حقوق الإنسان المقدم إلى العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين. واعتمد المجلس في قراره 12/27 خطة عمل (A/HRC/27/28) لتوجيه التنفيذ على الصعيد الوطني. وتنص خطة العمل على أن تقوم الدول بإجراء تقييم وطني لمنتصف المدة للوقوف على التقدم المحرز في عام 2017 وتقييم نهائي في أوائل عام 2020، وأن تقدم تقريراً وفقاً لذلك إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). واستناداً إلى تلك التقارير الوطنية، ستعد المفوضية تقريراً عن منتصف المدة وتقييماً نهائياً للمرحلة الثالثة وستقدمهما إلى مجلس حقوق الإنسان.

3- وبناء على ذلك، قدمت المفوضية إلى المجلس في عام 2017 تقريراً مرحلياً لمنتصف المدة (A/HRC/36/24) عن المبادرات الوطنية، وفقاً للمعلومات التي أفادت بها 36 حكومة و 18 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان.

4- ودّكر مجلس حقوق الإنسان الدول في قراره 42/7 بضرورة إعداد تقارير التقييم الوطنية وتقديمها إلى المفوضية، وطلب إلى المفوضية أن تقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين تقريراً عن تقييم تنفيذ المرحلة الثالثة، استناداً إلى تلك التقارير.

باء - المنهجية

5- في شباط/فبراير 2020، أرسلت المفوضية مذكرات شفوية إلى الدول الأعضاء تشير فيها إلى تذكير مجلس حقوق الإنسان بضرورة تقديم ما تعده من تقارير التقييم الوطنية. وقدمت المفوضية أيضاً مذكرة إرشادية، مستمدة من خطة العمل، لتيسير إعدادها.

6- وبحلول 30 حزيران/يونيه 2020، كانت 26 دولة (انظر المرفق) قد أرسلت ردودها. ويستند هذا التقرير التقييمي إلى تلك الردود وينبغي قراءته بالاقتران مع التقرير المرحلي لمنتصف المدة.

7- وعلى الرغم من قلة عدد الردود، يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الإجراءات ذات الصلة التي اتخذت خلال المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي، مع إبراز أمثلة محددة، وكذلك بعض الاستنتاجات والتوصيات الرامية إلى تعزيز تنفيذ البرنامج العالمي. وقد تعذر إدراج جميع المعلومات المقدمة، نظراً للقيود المفروضة على عدد الكلمات.

ثانياً- الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج العالمي

ألف- الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

8- أفادت بعض الدول بأنها وضعت استراتيجيات وخطط عمل محددة بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان، بينما أفادت دول أخرى بأنها أدرجت أحكاماً بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان في وثائق السياسة العامة لحقوق الإنسان. وقد وُضعت الخطة الوطنية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في كولومبيا في عام 2009، واتخذت مبادرات لتعزيزها وتحديثها منذ عام 2017، وكذلك في سياق اعتماد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2014 التي تتضمن عنصراً بشأن الثقافة والتعليم في مجال حقوق الإنسان والسلام. وفي البرازيل، تحظى الخطة الوطنية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان لعام 2003 بدعم وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، ووزارة العدل والأمن العام، ووزارة التعليم، وهي توفر الأساس للنهوض بالتنقيف في مجال حقوق الإنسان في مجالات التعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتعليم غير النظامي، وتنقيف موظفي إنفاذ القانون والقضاء والعاملين في وسائل الإعلام. وأدرجت خطة العمل الوطنية بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، للفترة 2017-2019، في فنلندا، التنقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ضمن أولوياتها. وفي السويد، تُنفذ مبادرات التنقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجية الحكومية لحقوق الإنسان، لعام 2016. وأدرجت بعض الدول أيضاً التنقيف في مجال حقوق الإنسان في استراتيجيات التعليم العالي الجودة المتصلة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على هذه الاستراتيجيات، الخطة الاستراتيجية للتعليم، للفترتين 2014-2018 و 2019-2023، في كمبوديا، وخطة التعليم من أجل الاستدامة، للفترة 2017-2030 في إيطاليا.

باء- نظاما التعليم الابتدائي والثانوي

1- السياسات

9- أفادت دول عديدة مجيبة بأن لديها قوانين أو سياسات وطنية أو بأنها سنت قوانين أو سياسات لدعم التنقيف في مجال حقوق الإنسان والمواضيع ذات الصلة، مثل التربية المدنية، والتربية على المواطنة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، في نظامي التعليم الابتدائي و/أو الثانوي. وفي عامي 2016 و2017، على التوالي اعتمد المجلس الأعلى للتعليم في كوستاريكا سياسات بشأن تحويل المناهج الدراسية نحو التنقيف من أجل مواطنة جديدة وبشأن الأشخاص الذين يمثلون محور العملية التعليمية ويكونون عوامل للتحويل في المجتمع، مما دفع إلى إعادة صياغة كبيرة للبرامج والمشاريع التعليمية. وفي رومانيا، في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الطفل، للفترة 2014-2020، أدخلت مادة للتربية الاجتماعية في المدارس الثانوية لتنمية الكفاءات المدنية للطلاب. وبالمثل، أدخلت في إيطاليا، وبموجب القانون رقم 92(2019)، مادة التربية المدنية الشاملة في المدارس الابتدائية والثانوية. ونودي في أندورا، بموجب القانون رقم 2019/14 بشأن حقوق الأطفال والمراهقين بإدراج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية والمشاريع التعليمية في المدارس. وفي كولومبيا، أنشأ القانون رقم 1620(2013) بشأن التعايش المدرسي والقانون رقم 1732(2014) بشأن تدريس السلام تحالفات استراتيجية، وأسهم كل منهما في تنفيذ مبادرات ذات صلة في أكثر من 400 مؤسسة تعليمية. وفي البرازيل، يُعترف في المبادئ التوجيهية الوطنية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان لعام 2012 بأن التنقيف

في مجال حقوق الإنسان جزء هام من الحق في التعليم، وتشمل المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والمبادئ ذات الصلة التي يجب على المؤسسات التعليمية مراعاتها. وفي كرواتيا، تهدف الخطة الوطنية لمكافحة التمييز للفترة 2017-2022، في جملة أمور، إلى القضاء على الممارسات التمييزية في نظام التعليم وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة من خلال التعليم، وتمشياً مع تلك الخطة، أدخلت وزارة العلوم والتعليم في المدارس العامة مواد تتعلق بالتربية على المواطنة.

10- وأفادت دول عديدة بمعلومات عن إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الوطنية، بما فيها أندورا، وإندونيسيا، والبرازيل، وجورجيا، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكمبوديا، وليتوانيا، والمكسيك. ويجري بذل جهود في بعض الدول لزيادة تحسين المناهج الدراسية؛ وفي عام 2019، بدأت وزارة التعليم والعلوم والثقافة والرياضة في جورجيا مراجعة وحدة التربية المدنية للتعليم المهني، التي جرى إدخالها في سياق استراتيجية إصلاح التعليم المهني، للفترة 2014-2018، لزيادة تعزيز عنصرها المتعلق بحقوق الإنسان. وفي عام 2016، بدأت كوستاريكا عملية مراجعة رئيسية للمناهج الدراسية لإدماج المواطنة وحقوق الإنسان في العديد من المواضيع بوصفها مواضيع شاملة في جميع المناهج الدراسية. وفي بعض البلدان، حظيت عملية إصلاح المناهج الدراسية بدعم من المنظمات الإقليمية أو الدولية. وفي بيلاروس، تعمل وزارة التعليم منذ عام 2016 مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وضع مشاريع مختلفة لمناهج التعليم الثانوي والعالي، بما في ذلك مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان. وفي النيجر، شرعت وزارة العدل ووزارة التعليم الوطني، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عملية إصلاح المناهج الدراسية في عام 2009 بهدف إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

11- وأفادت عدة دول بأنها اعتمدت سياسات تقتضي إدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان في تعليم المدرسين. وفي أندورا، أدخل التدريب على المهارات في مجال تعزيز المواطنة الديمقراطية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في التدريب السابق للخدمة للمعلمين، بموجب المرسومين المؤرخين 11 تموز/يوليه 2018 و 24 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وفي البرازيل، التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلزامي في التدريب السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة الذي يُقدم إلى العاملين في مجال التعليم. وفي سلوفينيا، تنص القواعد الناظمة للمنح التدريبية لهؤلاء المهنيين على أن تدريبهم يجب أن يتناول تعزيز الديمقراطية واحترام التنوع والتعددية الثقافية بين الطلاب. وفي السلفادور، تعتبر نماذج حقوق الإنسان إلزامية في برامج تدريب المعلمين قبل الخدمة، وهي شرط أساسي لتأهيل المعلمين. وفي المكسيك، أبرز الإصلاح التعليمي الذي جرى في عام 2019 ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتحسين كليات تدريب المعلمين، بوسائل، منها التدريب في مجال حقوق الإنسان.

12- وأفادت الدول أيضاً بمعلومات عن اعتماد سياسات تتناول حقوق الإنسان في بيئة التعلم. وفي ألبانيا، وتمشياً مع الخطة الوطنية لحقوق الطفل، للفترة 2017-2020، تقوم جميع السياسات المتعلقة بالمستوى المدرسي على المبدأ الذي يمنح للطلاب الحق في التعلم في بيئة إيجابية وآمنة يكفل فيها احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي فنلندا، يتمتع الطلاب على جميع المستويات بالحق القانوني في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية، على النحو المفصل في المنهاج الدراسي الأساسي الوطني. ووفقاً لقانون رعاية التلاميذ والطلاب لعام 2013، تنظم رعاية الطلاب من خلال التعاون مع إدارة التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، وتنفذ بالتعاون مع الطلاب وأولياء أمورهم. وفي قبرص، وضعت إجراءات بموجب اللوائح المتعلقة بتشغيل المدارس الثانوية المعتمدة في عام 2017، لمساعدة المرين وغيرهم من المهنيين، مثل علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين، على معالجة المشاكل التي

تواجه الطلاب، بما في ذلك صعوبات التعلم، واضطرابات الأكل، والاعتداء الجنسي والعنف العائلي. وفي عام 2015، أصدرت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والشباب مدونة قواعد السلوك لمكافحة العنصرية ودليل إدارة وتسجيل الحوادث العنصرية في المدارس. وفي كمبوديا، يحق للكادر التعليمي والآباء أو أولياء الأمور، بموجب قانون المتعلمين في التعليم، تقديم طلب أو تقديم شكوى إلى السلطات التعليمية المختصة على مختلف المستويات، وكذلك إلى المحاكم، إذا كانوا يعتقدون أن حقوقهم في مجال التعليم قد انتهكت.

13- ووضعت دول كثيرة سياسات تهدف إلى القضاء على العنف في المدارس. وفي سلوفينيا، اعتباراً من السنة الدراسية 2016/2017، حددت التعديلات المدخلة على قانون تنظيم وتمويل التعليم سياسة خاصة بعدم التسامح إطلاقاً مع أي عنف ضد الأطفال أو فيما بينهم. وفي كمبوديا، أقرت وزارة التعليم والشباب والرياضة في عام 2016 سياسة حماية الطفل في المدارس، التي تُلزم جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة بوضع أنظمة وآليات لضمان حماية جميع الأطفال من جميع أشكال العنف والأذى، سواءً كانت بدنية أو عقلية أو عاطفية أو جنسية أو نفسية. وفي قبرص، وضعت وزارة التعليم والثقافة والرياضة والشباب الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف المدرسي والتصدي له، للفترة 2018-2022. وأفادت فنلندا بأن وزارة التعليم والثقافة بدأت في إعداد خطة عمل وطنية في عام 2018 لتحسين مجتمعات التعلم الآمن، من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم العالي. وأنشأت الوزارة أيضاً فريقاً عاماً لإجراء دراسة استقصائية لأساليب منع حالات تسلط الأقران والتدخل فيها وتعزيز السلام في المدارس على جميع المستويات. وقد أنهى الفريق العامل عمله في آذار/مارس 2018 وأصدر 24 مقترحاً لحماية سلامة ورفاه كل طفل وشاب في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك التدريب.

14- وأفادت الدول بمعلومات عن سياسات تكفل حصول الأطفال والشباب الذين يعيشون أوضاع استبعاد أو ضعف على تعليم عالي الجودة. وفي كمبوديا، أقرت وزارة التعليم والشباب والرياضة سياسة التعليم الشامل للجميع، التي تتيح لجميع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الحصول على التعليم وفرص التعلم مدى الحياة. وقدمت الوزارة أيضاً منحاً دراسية إلى المدارس الابتدائية والثانوية لتقدمها إلى أطفال وشباب الشعوب الأصلية، استفاد منها 12 164 طالباً في العام الدراسي 2018/2019، مع إعطاء الأولوية للفتيات. وفي قبرص، أصدرت وزارة التعليم والثقافة والشباب ونفذت، بدعم من المعهد التربوي القبرصي، خطتي عمل لإدماج الطلاب المهاجرين للفترتين 2016-2018 و 2019-2021، وخطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين في النظام التعليمي. وفي إيطاليا، وقعت وزارة التعليم والجامعات والبحوث في عام 2019 مذكرة تفاهم مع الدرك الكارابينيري لتوفير التثقيف في مجالات حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية، من بين أمور أخرى، للشباب في مراكز احتجاز الأحداث. وفي المكسيك، أقرّ المنهاج الدراسي الجديد للتعليم الأساسي الذي أطلق في عام 2017 بأن الطلاب المنتمين إلى مجموعات الشعوب الأصلية ينبغي أن يكونوا قادرين على التواصل بلغتهم الأم، بالإضافة إلى اللغة الإسبانية، شفويًا وكتابياً على حد سواء؛ ويجري الآن تدريس 22 لغة من لغات الشعوب الأصلية في المدارس، ما يغطي أكثر من 75 في المائة من لغات الشعوب الأصلية التي يتحدث بها الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم الأساسي. وأبلغت بوليفيا وكوستاريكا عن سياسات وتدابير محددة لضمان الحق في التعليم للأطفال المهاجرين واللاجئين، والأطفال الذين يعانون من ظروف صحية، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، وأطفال المجتمعات الأصلية.

-2 عمليات وأدوات التدريس والتعلم

15- سلطت دول مختلفة الضوء على أن منهجيات التثقيف في مجال حقوق الإنسان يجب أن تكون تجريبية وأن تعزز المشاركة وتمكن الطلاب من خوض تجربة حقوق الإنسان وتطبيقها. وفيما يتعلق بالسنة الدراسية 2018/2019، نظمت وزارة التعليم في إيطاليا أنشطة في إطار برنامج "شهود الحقوق"، حيث يألف طلاب المدارس الثانوية الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويقومون بتنفيذها في المجتمع المحلي، ويصوغون مقترحات تهدف إلى تحسين احترام تلك الحقوق. وفي أندورا، يوفر مجلس الأطفال منتدى سنوياً للسلطات المحلية للاستماع إلى آراء أطفال المدارس والنظر في اقتراحاتهم لتحسين الحياة المجتمعية. وفي كرواتيا، نظم مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية في عام 2018، بالتعاون مع 17 مدرسة، أنشطة عامة شارك فيها 963 طفلاً وشاباً بهدف تعزيز الإلمام بهذه الحقوق بين السكان المحليين والمهاجرين ومنع التحيزات. واستناداً إلى هذه التجربة، نشرت المفوضية دليلاً عن كيفية الردّ على أسئلة الأطفال بشأن اللاجئين، من أجل تيسير فهم الأطفال والشباب القضايا المتعلقة باللاجئين والتعددية الثقافية، وتعزيز التفاعلات الإيجابية مع الأشخاص الذين يتحدثون لغات أخرى وينحدرون من خلفيات مختلفة. وفي سلوفينيا، عُقدت حلقات عمل تثقيفية بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس والتحرش ضد النساء والفتيات على شبكة الإنترنت في 120 مدرسة ابتدائية و60 مدرسة ثانوية. وزادت حلقات العمل من الوعي بين الطلاب والمدرسين، ومن حساسيتهم تجاه وجود القوالب النمطية الجنسية والتحيز الجنساني على الإنترنت، وأسهمت في تغيير المواقف وتطوير السلوكيات لمنع العنف عبر الإنترنت.

16- وسلطت الدول المجيبة الضوء أيضاً على فائدة نُهج الأقران في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي قبرص، يقوم كل من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والشباب والمعهد التربوي القبرصي منذ عام 2017، بتيسير اجتماع الطلاب القبارصة اليونانيين بنظرائهم من القبارصة الأتراك في منطقة خاضعة لسيطرة الأمم المتحدة لمناقشة قضايا القوالب النمطية والتمييز والعنصرية، فضلاً عن المشاركة معاً في الأنشطة الرياضية للتعرف على العمل الجماعي والتنوع والثقة. وأعقبت هذه الاجتماعات حلقات عمل في مدارس كل فئة من هؤلاء الطلاب، يمكن لهم فيها تبادل تجاربهم في لقاء أطفال المجتمع المحلي الآخر. وفي كولومبيا، نفذت وزارة التعليم الوطني برامج لطلاب المدارس الثانوية من خلال معسكرات في المؤسسات التعليمية، حيث يمكن للطلاب مناقشة القيم وتطبيق المهارات مع أقرانهم، مع التركيز على حل النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام الذات، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتعايش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت المعسكرات تضم 227 مؤسسة تعليمية وأكثر من 500 طالب.

17- وأفادت بعض الدول بأنها أدرجت أساليب تعليمية في برامجها للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي سلوفينيا، عرض فيلم قصير بعنوان *Strah* [الخوف] في أكثر من 40 مدرسة ثانوية مهنية كأداة للتوعية وتشجيع الطلاب على القيام بدور نشط في مكافحة التعصب والعنصرية وكرهية الأجانب. ونظمت وزارة خارجية ليتوانيا في عام 2019، بالتعاون مع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى ليتوانيا، والمركز الليتواني لشؤون الأطفال والشباب واتحاد تلاميذ المدارس في ليتوانيا، مسابقة الوسائط المتعددة التي تركز على حقوق الإنسان. وأتاح هذا الحدث للشباب التعبير عن آرائهم بشأن قضايا حقوق الإنسان من خلال وسائل بصرية مختلفة، مثل الأفلام الوثائقية القصيرة، والأعمال الدرامية، ومقاطع الرسوم المتحركة، ومسلسلات الرسوم الهزلية. وفي إندونيسيا، نظمت وزارة القانون وحقوق الإنسان مسابقة في مجال حقوق الإنسان لتلاميذ من مختلف المدارس الثانوية والمدارس المهنية والأخرى الدينية لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان بين الطلاب وحفزهم على الاطلاع على حقوق

الإنسان. وبالمثل، في جورجيا، أجرت وزارة التعليم والعلوم والثقافة والرياضة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العديد من المسابقات للطلاب في مجال حقوق الإنسان شملت إعداد أشرطة فيديو ومدونات الويب وملصقات وشعارات ومقالات وعروض مفاجئة من أجل حقوق الإنسان. ومنذ عام 2001، تنظم وزارة التعليم الوطني في رومانيا أسبوع التعليم العالمي السنوي الذي يهدف إلى تفكيك القوالب النمطية وتشجيع الطلاب على اعتماد أساليب حياة مستدامة، بطرق، منها التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن.

18- واستمر تطوير مواد تدريس وتعلم حقوق الإنسان في مختلف الدول. وفي إندونيسيا، في الأعوام من 2016 إلى 2019، جرى إعداد 363 كتاباً مدرسياً يتضمن مواضع حقوق الإنسان للطلاب من جميع المستويات الدراسية (الصفوف من السنة الأولى وحتى الثانية عشرة). وفي عام 2016، نشرت وزارة الشؤون الخارجية في سلوفينيا، في اتفاق مع وزارة التعليم والعلوم والرياضة، ورقة عمل حول حقوق الأطفال اللاجئين لطلاب المدارس الابتدائية، من أجل تعزيز التفاهم والقبول والإدماج. وفي قبرص، عمل مفوض حقوق الأطفال منذ عام 2017، على وضع ملصقات مراعية للأطفال بخمس لغات (الإنجليزية والتركية والروسية والعربية والفرنسية) بشأن اتفاقية حقوق الطفل ووزعها على جميع المدارس الابتدائية.

19- وأبلغت عدة دول مجيبة عن جهود ترمي إلى تيسير إقامة الشبكات وتبادل المعلومات والمناقشة فيما بين القائمين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي سويسرا، أنشئت شبكة المدارس 21 لتعزيز تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المواطنة وحقوق الإنسان، عبر الكانتونات. وهناك أكثر من 1 800 مدرسة أعضاء في الشبكة تقوم من خلالها بتبادل الأمثلة على الممارسات الجيدة والموارد التربوية وخطط الدروس وغيرها من المواد. وفي كولومبيا، أطلقت وزارة التعليم الوطني، بالتعاون مع العديد من أصحاب المصلحة، مبادرة السلام (Paz a Tu Idea)، وهي شبكة إلكترونية للممارسات تحتوي على البيانات وغيرها من المواد المرجعية والأدوات المتعلقة بالتثقيف من أجل السلام وحقوق الإنسان المقدمة من الأوساط التعليمية في البلد والشركاء الآخرين. ونسقت الوكالة الوطنية للتعليم في فنلندا شبكة المدارس المنتسبة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بما في ذلك أكثر من 60 مدرسة، من أجل تبادل الممارسات الجيدة والموارد والأساليب والأدوات اللازمة لتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي إيطاليا، أطلق كل من البرلمان ووزارة التعليم والجامعات والبحوث ومكاتب المدارس الإقليمية المنصبة الإلكترونية Cittadinanza e Costituzione [المواطنة والدستور] من أجل تعزيز الدراسة والبحوث المتعمقة في مجال تعليم المواطنة، حيث يمكن إيجاد الموارد والمواد، فضلاً عن التوجيه بشأن مسارات التعليم المبتكرة. وفي عام 2015، أطلقت أمينة المظالم المعنية بالأطفال في السويد موقعاً على شبكة الإنترنت يسمى مينا رتيغيت (حقوق) يستهدف الأطفال والطلاب والمعلمين ويوفر الموارد وخطط الدروس للمعلمين، وستضاف إلى الموقع في عام 2020 أدوات عملية بشأن كيفية ممارسة الأطفال والطلاب لحقوق الإنسان. وفي قبرص، وضع معهد التربية القبرصية أدوات وموارد بشأن تعليم المواطنة وحقوق الإنسان، مثل خطط الدروس والمواقع الشبكية وأشرطة الفيديو والأوراق، لكي يستخدمها المدرسون وغيرهم من العاملين في مجال التعليم. وأنشأ المركز الوطني للتطوير المهني للمعلمين في جورجيا بالشراكة مع جامعة زيورخ لتعليم المعلمين، الموقع المتعدد اللغات "الديمقراطية الحية" (Living Democracy) الذي يهدف إلى تعزيز تعليم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وهو يوفر موارد تدريسية للمعلمين. وفي إسبانيا، وضع المعهد الوطني للتكنولوجيا والتطوير المهني عدة مشاريع مفتوحة للموارد التعليمية لتيسير تدريس حقوق الإنسان في الفصول الدراسية.

3- تدريب المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم

20- أفادت دول عديدة بمعلومات عن برامج لتدريب المدرسين في المرحلة السابقة للخدمة وأثناء الخدمة بشأن منهجيات حقوق الإنسان و/أو التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت كولومبيا برنامجاً تدريبياً ضم نحو 2 000 معلم، لتزويدهم بأدوات مفاهيمية ومنهجية من أجل إتاحة التثقيف في مجالي المواطنة وحقوق الإنسان وإدماجه في العمليات المدرسية، والتربية والإدارة. وفي السويد، تنظم الوكالة الوطنية للتعليم منذ عام 2011 تدريباً للمعلمين على جميع المستويات المدرسية بشأن القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم التمييز، بطرق، منها كيفية منع تسلط الأقران والمضايقة في المدارس ووقفهما.

21- وأفادت بعض الدول بمعلومات عن بذل جهود لوضع مواد لحقوق الإنسان من أجل تدريب المعلمين. وفي النيجر، وضعت وزارة التعليم الابتدائي ومحو الأمية وتعزيز اللغات الوطنية والتربية المدنية ووزارة العدل عدة وحدات وأدلة؛ واستمر تحسينها في عام 2016، بناءً على التعليقات الواردة من مرحلة الاختبار التي أجريت في نيامي. وفي فنلندا، نسقت جامعة هلسنكي، بالتعاون مع وزارة العدل ومركز حقوق الإنسان، مشروعاً للفترة 2018-2019 يرمي إلى إعداد جملة أمور، منها دورة دراسية عبر الإنترنت مخصصة للمعلمين في مجال التثقيف من أجل المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد جرى اختبار الدورة الدراسية وتقييمها لمواصلة تحسينها.

22- وأشارت بعض الدول المجيبة إلى برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين التربويين بخلاف المعلمين، ولا سيما مدراء المدارس. وفي سلوفينيا، تقدم المدرسة الوطنية لتعليم مهام القيادة برامج تدريبية لمدراء المدارس بشأن إدارة المدارس بوصفها بيئة تعليمية يحصل فيها الطلاب على التعليم في مجال المواطنة. وتتضمن وحدات برنامج التحقق من مهارات قادة المدارس أيضاً مواضيع حقوق الإنسان، مثل أعمال حقوق الإنسان وحقوق الطفل في المدارس. وفي الفترة 2017-2018، عملت الوكالة الوطنية للتعليم والمركز الفنلندي لحقوق الإنسان معاً على وضع وحدة تعلم بشأن حقوق الإنسان في قطاع التعليم لإدارة المؤسسات التعليمية والقيادة المدرسية. وقد بدأ العمل بهذه الوحدة بالتعاون مع الوكالات الإدارية الحكومية الإقليمية، ونقابات المعلمين في فنلندا، والرابطة الفنلندية لمدراء المدارس، مما ساعد على الوصول إلى مجموعة واسعة من رؤساء المدارس على الصعيد الوطني. وتقدم بيلاروس برامج تثقيفية مستمرة بشأن حقوق الإنسان إلى مديري المؤسسات التعليمية والمربين الاجتماعيين.

4- بيئة التعلم

23- أفادت الدول بمعلومات عن برامج تهدف إلى تهيئة بيئة تعليمية مواتية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي قبرص، أنشأ مرصد العنف المدرسي برامج لحل النزاعات ومكافحة تسلط الأقران وساعد المدارس على تنفيذها. وخلال العام الدراسي 2018/2019، تلقت 59 مدرسة، من مرحلة الحضنة إلى المرحلة الثانوية، التدريب والدعم في مجال إدارة أوضاع النزاع في المدرسة ومكافحة تسلط الأقران. وفي كوستاريكا، وكجزء من برنامج منع العنف في خطة التنمية الوطنية، تلقى نحو 1 000 مدرس وموظف تقني من مختلف المدارس الابتدائية والثانوية التدريب في مجال منع العنف في المدارس. وتعزز وزارة التعليم العام في كوستاريكا المدارس كأماكن آمنة للتعبير بحرية عن الهوية الجنسية والميل الجنسي، وتحقيقاً لهذه الغاية، توزع بروتوكولات عمل تتصدى لتسلط الأقران الذي يستهدف المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

24- وسلطت بعض الدول المجيئة الضوء على المبادرات المتخذة لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في المدارس. وعلى سبيل المثال، وضعت الوكالة الوطنية للتعليم في السويد، بالتعاون مع منتدى التاريخ الحي، وهو وكالة عامة تابعة لوزارة الثقافة، ومؤسسات تعليمية مختلفة، سلسلة من الدورات الدراسية عن كيفية مكافحة كراهية الأجانب والعنصرية في مرحلة ما قبل المدرسة وفي المدارس. وفي قبرص، عمل المعهد التربوي القبرصي، منذ العام الدراسي 2014/2015، وتمشياً مع مدونة قواعد السلوك لمكافحة العنصرية، على تزويد المدارس والمدرسين بخطة مفصلة عن كيفية منع حوادث العنصرية ومعالجتها، وأنشأ شبكة مدرسية في جميع أنحاء قبرص، مع عقد اجتماعات منتظمة تتاح فيها لممثلي المدارس من مختلف المقاطعات الفرصة لتبادل الخبرات والآراء بشأن تنفيذ مدونة قواعد السلوك.

جيم - التعليم العالي

25- أفادت مجموعة من الدول، منها بيلاروس، وجورجيا، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وقطر، وكمبوديا، وليتوانيا، والنيجر، بأن حقوق الإنسان تُدرّس في مؤسسات التعليم العالي كجزء من برامج الشهادات في القانون أو العلوم الاجتماعية أو العلوم الإنسانية. وتقدم جامعة بانياساسترا في كمبوديا وجامعة السلفادور برنامجاً متخصصاً للدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان. وفي السويد، يمكن للطلاب الحصول على درجات البكالوريوس والدراسات العليا والدكتوراه في حقوق الإنسان في مختلف الجامعات في جميع أنحاء البلد. وتقدم بعض الجامعات في ليتوانيا أيضاً برامج دراسية صيفية تركز على حقوق الإنسان. وفي سلوفينيا، تنظم في جامعة ماريبور حلقات عمل شتوية لموظفي الجامعات بشأن حقوق الإنسان والمواضيع ذات الصلة من أجل تحسين كفاءتهم وتوسيع نطاقها.

26- وفي عام 2015، أجرت هيئة التعليم العالي في السويد تحليلاً لكيفية تدريس حقوق الإنسان في برامج التعليم العالي في مختلف المجالات المهنية. وأولي اهتمام خاص لتقييم المعارف المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني والعنف ضد الأطفال. وأشارت نتيجة عملية التحليل إلى أن غالبية البرامج التعليمية في الجامعات تقدم مادة عامة لحقوق الإنسان، لكن تدريس العنف الجنسي والجنساني لا يزال بحاجة إلى التحسين وأن على مؤسسات التعليم العالي وضع النتائج المرجوة من تعليم حقوق الإنسان لضمان الشفافية والاستدامة والكفاءات الكافية في هذا المجال بين الطلاب الخريجين. وعملاً بهذه التوصيات، أدرجت منذ عام 2018 مواضيع تتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في برامج تدريب حاملي الشهادات لمختلف المهنيين، بمن فيهم المحامون والأطباء وعلماء النفس والمرضات والأخصائيون الاجتماعيون وأطباء الأسنان.

27- وأفادت البرازيل بمعلومات عن الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي. وفي عام 2016، بناء على اتفاق التعاون بين الأمانة الخاصة لحقوق الإنسان في ذلك الوقت التابعة لوزارة العدل والمواطنة، التي أصبحت حالياً وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان، ووزارة التعليم، وُضع الميثاق الوطني للجامعات لتعزيز احترام التنوع وثقافة السلام وحقوق الإنسان. ويهدف الميثاق الوطني إلى إدراج عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي وتنفيذه من خلال صياغة إجراءات ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتطبيقها وتنفيذها ضمن نطاق التدريس والبحث والإدارة والعلاقة بين الجامعات والمجتمع المحلي. ويفتح باب العضوية لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات الإدارة العامة على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمقاطعات والبلديات،

والمؤسسات والشركات الوطنية والدولية. واعتباراً من عام 2019، أصبحت أكثر من 300 مؤسسة تعليمية و30 كياناً آخر أعضاء في الميثاق الوطني.

28- وأفادت بعض الدول بمعلومات عن اعتماد سياسات وبرامج تتناول حقوق الإنسان في بيئة التعلم. وفي كمبوديا، طلبت وزارة التعليم والشباب والرياضة إلى خمس جامعات في البلد، في إطار مشروعها لتحسين التعليم العالي، وضع مبادئ توجيهية للتعامل مع شكاوى الطلاب ونشرها فيما بينهم، وستقدم الجامعات الخمس تقريراً عن شكاواهم إلى الوزارة. وبذلت كمبوديا جهوداً لضمان أن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، بما في ذلك الفئات التي تعيش أوضاع استبعاد أو ضعف؛ وحددت وزارة التعليم والشباب والرياضة حصة 5 في المائة من مجموع المنح الدراسية في الجامعات العامة للطلاب المنتمين إلى مجتمعات الشعوب الأصلية، وتقدم كل سنة منحاً دراسية ومسكن لنحو 600 طالب من الشعوب الأصلية لمواصلة دراستهم في بنوم بنه. وفي جورجيا، يحظر قانون التعليم العالي (2004) أي شكل من أشكال التمييز في مجال التعليم العالي. وفي ليتوانيا، يكرس احترام حقوق الإنسان في مدونات قواعد السلوك في مؤسسات التعليم العالي، التي تتضمن أحكاماً بشأن عدم التمييز لأي سبب كان.

دال - موظفو الخدمة المدنية

29- أفادت دول كثيرة بتقديم تدريب في مجال حقوق الإنسان إلى موظفي الخدمة المدنية على صعيد الحكومة المركزية والحكومات المحلية. وفي جورجيا، وتمشياً مع قانون الخدمة المدنية (2015)، يقدم مكتب الخدمة المدنية تدريباً في مجال حقوق الإنسان كجزء من البرنامج التكميلي قبل الخدمة، ويعتزم وضع مناهج دراسية بشأن حقوق الإنسان وإدماجها في برنامج التدريب الإلزامي قبل الخدمة. وفي النيجر، أدرج عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التدريب السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة؛ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت الحكومة أيضاً بأنشطة للتوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان استهدفت الموظفين الوزاريين، ويشمل ذلك برامج تدريبية للمديرين التنفيذيين في الوزارات التقنية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، ولأعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي البرازيل، في عام 2017، اشتركت وزارة شؤون المرأة والأسرة وحقوق الإنسان مع المدرسة الوطنية للإدارة العامة في إعداد وتنفيذ دورات قصيرة ومتوسطة الأجل على الإنترنت بشأن مجموعة متنوعة من مواضيع حقوق الإنسان لمختلف فئات الجمهور، ومن ضمنها موظفو الخدمة المدنية. وفي كولومبيا، وضع المكتب الاستشاري الرئاسي لحقوق الإنسان والشؤون الدولية برنامجاً تدريبياً في مجال حقوق الإنسان يستهدف موظفي الخدمة المدنية على مختلف المستويات، من العاملين في الهيئات التنفيذية الوطنية إلى المسؤولين في مكاتب رؤساء البلديات والحكام المحليين؛ وفي المتوسط، يشارك في البرنامج ما يقدر بنحو 400 فرد كل عام. وبالمثل، في السويد، استهدف التدريب في مجال حقوق الإنسان موظفي الحكومات المحلية على المستوى الإقليمي، حيث يتولى 21 مجلساً إدارياً في البلد إعداد وتنسيق الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، وتضم هذه المجالس جهات حكومية إقليمية ووكالات حكومية. وقد وضعت هذه المجالس، في جملة أمور، دليلاً مشتركاً بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في الخدمة العامة وموجزات مواضيعية للملاحظات الختامية لهيئات معاهدات الأمم المتحدة بشأن التقارير الدورية للسويد. وبدعم من المجالس، أتاحت أنشطة التدريب المحلية في مجال حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية والسياسيين المحليين وأفراد المجتمع المدني تبادل المعارف والخبرات في مجال حقوق الإنسان.

30- وأفادت إندونيسيا بأنها تركز بصفة خاصة على موظفي الخدمة المدنية الذين يؤدون مهام التدريب في مجال حقوق الإنسان؛ وقد قدمت وزارة القانون وحقوق الإنسان، من خلال برنامجها للتوجيه التقني في مجال حقوق الإنسان، الإرشاد والتدريب إلى موظفي المديرية العامة لحقوق الإنسان وغيرهم من الموظفين المعنيين لضمان فهمهم الجيد لقضايا حقوق الإنسان وموادها، فضلاً عن مهارات الخطابة. وفي سويسرا، تنظم وزارة الخارجية الاتحادية، بالشراكة مع المركز السويسري للخبرات في ميدان حقوق الإنسان، دورة تدريبية كل سنتين بشأن حقوق الإنسان والسياسة التي تنتهجها سويسرا في مجال حقوق الإنسان لموظفي الحكومة الاتحادية وقد حضرها في عام 2019 نحو 50 مشاركاً. وجرى أيضاً إدماج حلقة عمل بشأن حقوق الإنسان وسياسة حقوق الإنسان في سويسرا في المناهج التدريبية للأشخاص الذين سيتولون في المستقبل مناصب دبلوماسيين ومديرين تنفيذيين للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وبالمثل، تنظم وزارة الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا، منذ عام 2008، حلقات دراسية سنوية عن حقوق الإنسان في المدرسة الدبلوماسية الإسبانية في مدريد.

31- وأفادت سلوفينيا بمعلومات عن برنامج تدريبي شامل للأخصائيين الاجتماعيين. وغرفة الشؤون الاجتماعية السلوفينية هي الرابطة المهنية المركزية في البلد في ميدان الرعاية الاجتماعية، وتمثل مهمتها الرئيسية في إعداد اللوائح والمعايير التي تحكم خدمات الرعاية الاجتماعية ومعايير التأهيل لمختلف الأنشطة ولتقييم العمل المهني. وأدرجت المعلومات المتعلقة بالنهج القائم على حقوق الإنسان في جميع أنشطة التعليم والتدريب التي اضطلعت بها غرفة الشؤون الاجتماعية بين عامي 2017 و2019 بشأن مواضيع مثل العنف العائلي، والأطفال المعرضين للخطر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والاتجار بالبشر، وكبار السن. ونفذت غرفة الشؤون الاجتماعية أيضاً بالشراكة مع المكتب السلوفيني لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للموظفين العاملين في مجال الضمان الاجتماعي بشأن موضوع الأطفال اللاجئين والمهاجرين. وركز المشروع، الذي نُفذ في الفترة 2016-2017، على الاستجابة لقضايا اللاجئين والمهاجرين، وكان يهدف إلى تحديث الامتحان المهني في مجال الحماية الاجتماعية ليشمل مواضيع بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل ومعايير العمل مع الأطفال اللاجئين والمهاجرين وتنفيذ برامج تعليمية في هذا المجال. وكان الدافع وراء المشروع هو نتائج دراسة استقصائية إلكترونية أجرتها الغرفة الاجتماعية بين موظفي الخطوط الأمامية الذين يعملون مباشرة مع الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والتي كشفت عن الحاجة إلى تعزيز مهارات العاملين في الخطوط الأمامية لضمان إعمال حقوق الأطفال اللاجئين والمهاجرين.

32- وأفادت كرواتيا بأن تدريب موظفي الخدمة المدنية في مجال حقوق الإنسان يركز على المسائل المتعلقة بالفئات التي تعيش أوضاع استبعاد أو ضعف. وينظم مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، بالتعاون مع مجلس الأقليات القومية، حلقات دراسية بانتظام لمجالس الأقليات القومية وممثلها من أجل تحسين فهمهم لحقوق الأقليات وتمهية الظروف الملائمة لمشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار على الصعيدين المحلي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، نُظمت في عام 2018 مناقشات عامة إقليمية بشأن تدليل العقبان التي تعترض إدماج الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية في ست مدن، مما زاد من الوعي بين 235 موظفاً مدنياً بالتحديات التي يواجهها هؤلاء الأشخاص.

33- وسلطت بعض الدول الضوء على التعاون مع المؤسسات الأكاديمية. ومنذ عام 2014، كلفت السويد جامعة أبسالا بإعداد برنامج شامل وتطويره وإدارته، وهو برنامج يركز على تطوير المعارف والمهارات في مجال حماية حقوق الإنسان لموظفي الخدمة المدنية. وتقدم جامعة أبسالا، جنباً إلى جنب مع الرابطة السويدية للسلطات المحلية والأقاليم، دورة تدريبية تمهيدية على الإنترنت بشأن حقوق الإنسان في الخدمة العامة إلى موظفي الخدمة المدنية العاملين في القطاع العام في السويد.

وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر أيضاً، من خلال التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى، وحدات تدريبية متخصصة بما في ذلك وحدات وضعتها وكالة المشاركة، وأمين المظالم المعني بالأطفال في السويد، ومنتدى التاريخ الحي، ووكالة التأمين الاجتماعي. وتقدم جامعة أوسلوا أيضاً دورات دراسية عن حقوق الإنسان إلى موظفي الخدمة المدنية المكلفين بالعمل على قضايا حقوق الإنسان في مؤسساتهم. وفي عام 2019، استفاد ما يقرب من 8 000 موظف مدني من البرنامج الحكومي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المخصص لموظفي الخدمة المدنية في جامعة أوسلوا، بما في ذلك الدورات الإلكترونية والدورات المنظمة وجهاً لوجه. وتعمل المؤسسات التعليمية أيضاً في كرواتيا، حيث أبرمت دائرة الحماية الدولية التابعة لوزارة الداخلية اتفاق تعاون مع جامعة زغرب والمعهد الدولي للقانون الإنساني في سان ريمو، بإيطاليا، لتقديم التدريب بشأن قضايا اللاجئين.

هاء- موظفو إنفاذ القانون

34- تفيد تقارير كثيرة بتقديم التدريب إلى موظفي إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للتدريب السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة. وأفادت كوستاريكا وقطر واليونان بأن أكاديميات الشرطة لديها قد أدرجت حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وفي جورجيا، تشمل المناهج الدراسية في أكاديمية وزارة الداخلية ما لا يقل عن 32 ساعة تدريس في مجال حقوق الإنسان. وفي السلفادور، اعتمدت الشرطة المدنية الوطنية سياسة مؤسسية لحقوق الإنسان ركزت، في جملة أمور، على التدريب في مجال حقوق الإنسان وتنقيح المناهج الدراسية وإجراء تحسينات في عملية اختيار الموظفين في الأكاديمية الوطنية للأمن العام. وتنظم وحدة حقوق الإنسان التابعة للشرطة المدنية الوطنية بانتظام دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وفي قبرص، اتخذت وزارة العدل والنظام العام تدابير لضمان إتاحة التدريب في مجال حقوق الإنسان في الخدمة لجميع موظفي إنفاذ القانون، بمن فيهم ضباط الشرطة والقضاة والمدعون العامون وموظفو السجون وموظفو الخدمة الاجتماعية والموظفون المسؤولون عن التحقق من طلبات اللجوء. وأدجت وحدات جديدة بشأن حقوق الإنسان في تدريب مجندي الشرطة الجدد في أكاديمية الشرطة عقب توقيع اتفاق للتعاون في مجال التدريب بين الشرطة القبرصية وجامعة قبرص. وفي إسبانيا، أدجت وحدات تتعلق بمواضيع حقوق الإنسان في دورات دراسية لأفراد الشرطة الوطنية، وهي من الشروط اللازمة للترقية إلى الرتب العليا. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أنشأت الشرطة الوطنية مكتبها الوطني لحقوق الإنسان، الذي تشمل مهامه تعزيز وتنسيق برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة.

35- وسلطت بعض الدول المحيية الضوء على الجهود التدريبية المبذولة بشأن قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان. وأفادت النيجر بأن تدريب موظفي إنفاذ القوانين في مجال حقوق الإنسان يشجعهم على احترام حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها دون تمييز على أساس العرق أو لون البشرة أو الأصل الإثني. وأبلغت السويد عن أنشطة تدريبية تتعلق بمكافحة العنصرية والجرائم الكراهية. ومنذ عام 2015، ينفذ منتدى التاريخ الحي مبادرة تعليمية كبرى للمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك هيئة الشرطة السويدية، بشأن العنصرية، من خلال التدريب وجهاً لوجه وكذلك التدريب عبر الإنترنت. ويشكل التدريب في مجال مكافحة جرائم الكراهية عنصراً إلزامياً في التدريب الأساسي لأفراد الشرطة الجدد. وطلبت هيئة الشرطة السويدية أيضاً من جامعة أوسلوا، تقديم دورة تدريبية توفر المعارف المتعمقة بشأن الأسباب الكامنة وراء العنصرية وجرائم الكراهية والجرائم التي تهدد حرية الرأي. وفي عام 2019، وقّعت وزارة الشؤون الداخلية في جورجيا مذكرة تفاهم مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإقامة دورة تدريبية بشأن مكافحة جرائم

الكراهية لموظفي إنفاذ القانون، وهو برنامج لتدريب المدربين جرى وضعه بمشاركة أعضاء من مكتب المدعي العام ومكتب المحامي العام وممثلي المنظمات غير الحكومية. وفي إيطاليا، ركزت المديرية المركزية لتدريب الشرطة التابعة لإدارة الأمن العام على التدريب في مجال حماية حقوق الإنسان ومنع أفعال التمييز ومكافحتها. وتبذل حالياً جهوداً لتنقيح مناهج التدريب لإدماج المزيد من الوحدات المتعلقة بحقوق الإنسان، التي ستتاح لأفراد الشرطة الوطنية والدرك الكارابينييري من خلال منصة للتعليم الإلكتروني مشتركة بين القوي. ويجري إعداد بعض الوحدات التي تركز على حقوق الإنسان بشكل عام بالشراكة مع منظمة العفو الدولية في إيطاليا، فيما تعد الوحدات التي تركز على مواضيع تتعلق بالثغليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين بالشراكة مع شبكة لينفورد.

36- وأفادت بعض الدول بمعلومات عن مبادرات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لموظفي السجون. وفي عام 2015، نظمت النيجر عدة دورات تدريبية من هذا القبيل، بما في ذلك دورات للموظفين الطبيين في السجون، في مدن كولو وتاهوا وزيندر، من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في السجون. وفي إيطاليا، توفر إدارة السجون التدريب في الخدمة للموظفين من جميع الرتب، في مجالات، من بينها حماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم. وفي إسبانيا، دأبت الأمانة العامة لمؤسسات السجون على تقديم تدريب سنوي في مجال حقوق الإنسان إلى موظفي المؤسسات الإصلاحية، باستخدام المنهجية التي وضعتها المفوضية. وفي كوستاريكا، نظمت وزارة العدل والسلام دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان في مدرسة تدريب موظفي السجن، مع التركيز بوجه خاص على الفئات التي تعاني من حالات ضعف متزايدة في السجون، مثل السكان المنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وخلال الفترة 2018-2019، شارك 3 769 موظفاً من موظفي السجون في تلك الدورات. وفي عام 2018، وضعت وزارة القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا كتيباً لحقوق الإنسان لموظفي الإصلاحات والموظفين العاملين في أماكن احتجاز المهاجرين. وأصدرت قطر أيضاً أدلة تدريبية مختلفة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك دليل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في أماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية والإصلاحية.

37- وأفادت بعض الدول بتقديم التدريب إلى المهنيين القانونيين في مجال حقوق الإنسان، إما بإضافة الطابع المؤسسي عليه، كما هو الحال في السلفادور، حيث أدرجت وحدات لحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي لمدرسة المدعين العامين في عام 2016، أو بتنظيم أنشطة محددة، وهو حال كولومبيا. وفي سلوفينيا، في الفترة 2015-2019، كانت الفعاليات التعليمية التي استضافها مركز التدريب القضائي التابع لوزارة العدل مثل المؤتمرات القانونية واجتماعات الخبراء والندوات تتضمن مواضيع خاصة بحقوق الإنسان. وفي إطار مشروع الاتحاد الأوروبي "أوقف العنف الإلكتروني (Click off!)" ضمت وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص جهودها إلى جهود الجامعات ومركز التدريب القضائي والشرطة لتنظيم حلقات دراسية ووضع دليل لموظفي الشرطة والقضاء العاملين في المجالات ذات الصلة من أجل تحسين قدرتهم على كشف حالات العنف السراني والتحرش التي ترتكب ضد النساء والفتيات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها. وفي جورجيا، اضطلع مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بأنشطة تدريبية في مجال حقوق الإنسان شارك فيها 4 367 شخصاً، من بينهم مدعون عامون ومحققون ومنسقون لمساعدة الشهود والضحايا. وقدم مكتب المدعي العام أيضاً التدريب للمدربين في قضايا حقوق الإنسان، وشمل هذا التدريب 214 مدرباً في الفترة 2015-2019. وفي السويد، تضطلع هيئة الادعاء بأنشطة تدريبية واسعة النطاق بشأن مواضيع حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بجرائم الكراهية، كجزء من التدريب الأساسي للمدعين العامين. وفي كرواتيا،

في عام 2019، نظم مكتب حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية والأكاديمية القضائية سلسلة من حلقات العمل بشأن مكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية لأعضاء السلطة القضائية وهيئات الادعاء، حضرها 109 أشخاص.

واو - الجيش

38- يظهر تدريب أفراد الجيش في مجال حقوق الإنسان أيضاً بانتظام في ردود الدول. وأفادت سلوفينيا بأن مادة حقوق الإنسان قد أدرجت في الدورات التدريبية العسكرية العادية التي تُقدّم وجهاً لوجه إلى القوات المسلحة، ولا سيما الدورات التي تُقدّم قبل نشر القوات في العمليات العسكرية والبعثات في الخارج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقوق الإنسان ترد أيضاً في دورات للتعليم الإلكتروني، مثل الدورات المتعلقة باستخدام القوة العسكرية، وكذلك الدورات المتعلقة باتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 واتفاقيات لاهاي. وأفاد كل من جورجيا واليونان بأن مواضيع حقوق الإنسان والقانون الإنساني قد أدرجت في الدورات التدريبية التي تقدمها أكاديميتهما العسكرية. وفي النيجر، وضعت وزارة العدل بالشراكة مع المعهد الدائم لحقوق الإنسان برنامجاً تدريبياً في مجال حقوق الإنسان لقوات الدفاع والأمن، ونظمت لها سلسلة من الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية. ووضعت وزارة الداخلية أيضاً، بدعم من المعهد الدائم لحقوق الإنسان، دليلاً وإرشادات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للحرس الوطني؛ وبفضل هذه المواد، تمكن 176 فرداً من أفراد الحرس الوطني في الفترة ما بين عامي 2016 و2017، من الحصول على التدريب بشأن حقوق الإنسان بشكل عام وحظر التعذيب بشكل خاص.

39- وأفادت كرواتيا بأن وحدات حقوق الإنسان قد أُدمجت في مختلف مستويات التدريب العسكري المقدم إلى الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة. وفي السلفادور، تدرج مواضيع حقوق الإنسان في التعليم العسكري في الأكاديمية العسكرية للجنرال خيراردو باريوس؛ ويجري بذل جهود لإدراج وحدات إضافية بشأن حقوق الإنسان. ويشمل التدريب العسكري في المكسيك مواضيع حقوق الإنسان، وتقدم وزارة الدفاع الوطني منحاً دراسية للأفراد العسكريين لمتابعة دورات متخصصة، ودورات دراسية متوجهة بشهادة، ودرجة الماجستير والدكتوراه في حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الداخل والخارج. وبذلت جهود خاصة أيضاً لتدريب المدربين في الأكاديميات العسكرية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من أجل إحداث أثر مضاعف.

40- وفي السويد وجورجيا، أعطيت الأولوية في الفترة المشمولة بالتقرير للتدريب العسكري في المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية. وتستضيف القوات المسلحة السويدية مركز بلدان الشمال الأوروبي للقضايا الجنسانية في العمليات العسكرية، وهو مركز للمعارف بشأن القضايا الجنسانية في العمليات العسكرية. ويساعد المركز الجيش في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم الخاصة بالعمليات، من خلال التدريب، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التدريبات العسكرية، والتعاون من خلال شبكة من الخبراء والمؤسسات الرئيسية، وتقديم المشورة بشأن وضع السياسات والعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل وكالات حكومية مختلفة معاً، منذ عام 2015، على تطبيق خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، أدرجت القوات المسلحة السويدية معلومات عن القرار ومراعاة منظور المساواة بين الجنسين في التدريب الإلزامي لموظفيها الذين يستعدون للبعثات في الخارج. وفي جورجيا، يقدم التدريب منذ عام 2014 إلى أكثر من 6 000 فرد من الأفراد العسكريين، رجالاً ونساءً على حد سواء، بشأن مراعاة المنظور الجنساني والقرار 1325 (2000)؛ وفي عام 2016، أدرجت مدرسة بناء مؤسسات الدفاع وحدة بشأن القضايا الجنسانية في قطاع الأمن في جميع الدورات الدراسية بشكل دائم.

ثالثاً- الإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز تدريب العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين في مجال حقوق الإنسان

41- أفادت بعض الدول بمعلومات عن سياسات ترمي إلى تعزيز تدريب العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين في مجال حقوق الإنسان. وفي فنلندا، قامت وزارة التعليم والثقافة، في عام 2019 بالتعاون مع المعهد الوطني للسمعيات البصرية، بتنقيح وتحديث السياسة الوطنية للثقف الإعلام. وتشير هذه السياسة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتعرف التعليم الإعلامي عالي الجودة على أنه تعليم يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والمساواة وعدم التمييز وتهيئة الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وتشير المبادئ التوجيهية الوطنية للثقف في مجال حقوق الإنسان في البرازيل إلى وجوب إدراج عنصر الثقف في مجال حقوق الإنسان في التدريب الأساسي والمستمر للمهنيين في مختلف ميادين الدراسة، بما في ذلك وسائل الإعلام والصحافة.

42- وفيما يتعلق ببرامج الثقف في مجال حقوق الإنسان التي تُخصص للعاملين في وسائل الإعلام، أفادت رومانيا بأن الدورات الدراسية في مجال حقوق الإنسان جزء من البرامج في مختلف كليات الدراسات الصحفية. وفي إيطاليا، تعاونت اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان مع منظمة أوسيجينو بير لانفورماتسيوني (Ossigeno per l'Informazione)، وهي منظمة تهدف إلى رصد التهديدات وأفعال الترهيب ضد الصحفيين وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لشركات الإعلام، مثل الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة، بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، للفترة 2016-2021. وبموجب ميثاق روما (2008)، وهو مدونة قواعد السلوك لمشغلي وسائل الإعلام، تنظم المجالس الوطنية والإقليمية لنقابات الصحفيين، دورات تدريبية لمشغلي وسائل الإعلام بشأن حقوق الإنسان التي يتمتع بها ملتسمو اللجوء واللاجئون وضحايا الاتجار والمهاجرون. ويقام سنوياً في بيروجيا مهرجان للصحافة وحقوق الإنسان؛ ويسهم مشغلو وسائل الإعلام علناً في النقاش حول قضايا حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام التقليدية والجديدة. وفي قطر، نظم مركز الجزيرة للحريات العامة وحقوق الإنسان، بالشراكة مع مختلف المنظمات الدولية، فعاليات لبناء قدرات موظفي الجزيرة في مجال حقوق الإنسان. وعمل المركز أيضاً على تعزيز أنشطة التوعية بمشروع الإعلان العالمي لحماية الصحفيين، ونظم حملة من أجل اعتماده. وأفادت كل من السلفادور وجورجيا بأن رابطتي الصحفيين في بلديهما، وهما رابطة الصحفيين في السلفادور، وميثاق جورجيا لأخلاقيات الصحافة، العديد من الدورات التدريبية للصحفيين بشأن مواضيع شتى تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك قضايا الجنسين وحماية الطفل وحقوق كبار السن فضلاً عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وفي اليونان، نظمت نقابة الصحفيين لصحف أثينا اليومية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حلقات دراسية عن قضايا تتعلق بكراهية الأجانب والمساواة بين الجنسين والميل الجنسي، للصحفيين العاملين فيها وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام. ودعمت أيضاً المجتمع الشبابي من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في أثينا في حملته من أجل المساواة الاجتماعية.

43- وأفادت سلوفينيا بأن وزارة الثقافة، تمول منذ عام 2015 من خلال البرنامج الوطني للثقافة، للفترة 2014-2018، مشروعاً لجمعية الصحفيين السلوفينيين، بعنوان " إلى الأمام/مهرجان جودة المحتوى الإعلامي في المستقبل (Naprej/Forward Festival of Quality Media Content)، فضلاً عن مركز للمواد الإعلامية العالية الجودة، يعمل كمركز تعليمي دائم للصحفيين، وقد نظم أو استضاف عدة حلقات عمل

بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حلقات عمل عن الجوانب الأخلاقية لكتابة المقالات ونشرها، والإبلاغ عن القضايا المتعلقة بالأطفال والعنف العائلي والسوابق القضائية المتعلقة بالإجراءات الجنائية ضد الصحفيين ووسائل الإعلام في المحاكم في سلوفينيا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي عام 2019، نظمت وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص في سلوفينيا حلقة دراسية عن المخاطر غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات على الإنترنت، وما يمكن أن تتخذه وسائل الإعلام من إجراءات لتعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في إعداد التقارير. وكان من بين المشاركين صحفيون ومحررون ومدونون ومؤثرون وعاملون في قطاع الإعلان وخدمات العلاقات العامة وغيرهم من مشغلي وسائل الإعلام.

44- وسلطت بعض الدول المحيية الضوء على محاور تركيز خاصة في برامجها. وفي قبرص، جرى التركيز على بناء قدرات الإعلاميين على معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال. ونشر مفوض حقوق الطفل في قبرص دليلين عن مشاركة الأطفال في وسائل الإعلام والإنتاج السمعي البصري أو الفني وعن حقوق الطفل. ويجري توزيع الدليلين على المهنيين العاملين في قطاعات وسائل الإعلام والفن والآباء والأطفال. وأفادت كرواتيا بأنها تركز على قضايا الأقليات. وينظم المكتب الكرواتي لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، بالتعاون مع مجلس الأقليات القومية، بانتظام حلقات دراسية عن حقوق الأقليات للعاملين في وسائل الإعلام لمناقشة قضايا تمثيل الأقليات في وسائل الإعلام المطبوعة والبرامج الإذاعية والتلفزيونية على المستويات الوطني والإقليمي والمحلي ودور وسائل الإعلام في الحفاظ على هويات الأقليات وفي مكافحة القوالب النمطية وخطاب الكراهية ضد الأشخاص المنتمين إلى الأقليات القومية.

45- وأفادت الدول أيضاً بمعلومات عن التدابير التي اتخذتها لضمان تمكن العاملين في وسائل الإعلام والصحفيين من الاضطلاع بأدوارهم المهنية بأمان وفعالية. وفي عام 2017، اعتمدت السويد خطة عمل للدفاع عن حرية التعبير، للردّ على المناقشات القاسية التي دارت في السنوات الأخيرة ضد الصحفيين. وكلفت أيضاً معهد فوجو لوسائل الإعلام في جامعة لينبوس بتحديد الأنشطة الرامية إلى زيادة معارف ومهارات الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام وإعدادها وتيسيرها في مجال منع أفعال الكراهية والتهديدات والتعامل معها؛ ووضع المعهد بعد ذلك قاعدة معارف، وهو يقدم التدريب فيما يتصل بذلك إلى الصحفيين. وفي عام 2018، نشرت البرازيل كتيباً عن المعايير الدولية ومعايير البلدان الأمريكية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام ومنع الجرائم المتعلقة بحرية التعبير. وفي اليونان، أدرج المركز اليوناني للتدريب على عمليات حفظ السلام المتعددة الجنسيات دورة تدريبية في برنامج للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام والمسؤولين الحكوميين المعنيين بشأن حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في مناطق النزاع.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

46- أكد استعراض المساهمات الواردة لهذا التقرير بعض النتائج التي خلص إليها التقرير المحلي لمنتصف المدة عن المرحلة الثالثة من البرنامج العالمي (A/HRC/36/24)، ولا سيما في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية. وتضع الدول التي قدمت التقارير استراتيجيات منهجية تشمل، إلى جانب وضع المناهج والمواد، إدراج عنصر التثقيف في مجال حقوق الإنسان في السياسات التعليمية، واستخدام منهجيات تعليمية تجريبية وتعاونية، وتدريب المعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم. وأفاد العديد من هذه المجموعة من الدول بمعلومات عن مبادرات تشير إلى وجود اتجاه إيجابي نحو إضفاء الطابع المؤسسي على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي. وتشير المساهمات إلى زيادة مشجعة في الاهتمام بتعزيز بيئات للتعليم تعكس قيم حقوق الإنسان، وتلتزم بحقوق الإنسان، وتخلو من

العنصرية والعنف وتتسم بشموليتها، وهي بيئات لا تترك أحداً يتخلف عن الركب. ووفرت خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 4-7 من أهداف التنمية المستدامة، مزيداً من الزخم لزيادة هذه الجهود وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها.

47- وتمكنت الدول المقدمة للمساهمات من إحراز تقدم في تدريب الفئات المهنية في مجال حقوق الإنسان. ونادراً ما تقدم معلومات عن التقييم المنهجي للتدريب في مجال حقوق الإنسان السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة، بدءاً من التقييم الشامل لاحتياجات المتعلمين. ولا يمكن التقليل من أهمية مواصلة تقييم التدريب في مجال حقوق الإنسان، من أجل ضمان مدى ملاءمته وزيادة تأثيره، على النحو الذي أشير إليه أيضاً في التقرير المرحلي لمنتصف المدة.

48- وتشير المساهمات أيضاً إلى أن تدريب العاملين في وسائط الإعلام والصحفيين في مجال حقوق الإنسان قد ازداد تدريجياً خلال المرحلة الثالثة. ويتزايد الاعتراف بدور وسائط الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق الأفراد الذين يعيشون أوضاع ضعف، وفي مكافحة خطاب الكراهية. وأبرزت بضع دول مجيبة أهمية أن يقترن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ببيئة تمكينية يتم فيها ضمان سلامة العاملين في وسائط الإعلام، وحماية حرية التعبير، لكي يتسنى للصحفيين أداء دورهم الهام في دعم حقوق الإنسان.

49- وأشارت الدول المجيبة إلى تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات، خلال المرحلة الثالثة، لتيسير التعلم والتفاعل وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الواعدة والدروس المستفادة والموارد الأخرى. وأتيح فرص للتعلم الإلكتروني ومنصات على الإنترنت، ولا سيما لدعم تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان إلى موظفي الخدمة المدنية، بمن فيهم المعلمون وموظفو إنفاذ القانون، والعاملون في وسائط الإعلام. وكثيراً ما تشمل هذه المبادرات المؤسسات الأكاديمية من أجل تعزيز الروابط وأوجه التآزر الممكنة بين التدريب السابق للخدمة والتدريب أثناء الخدمة المقدم إلى تلك المجموعات في مجال حقوق الإنسان.

50- وسيستفيد المجتمع الدولي من تبادل المزيد من الممارسات والتجارب المذكورة أعلاه، التي يمكن أن تكون مصدر إلهام وتوجيه للعمل. وينبغي تشجيع الدول التي لم تستعرض تقدمها في مجالي التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في المرحلة الثالثة على القيام بذلك، من أجل المضي قدماً بالتنفيذ على الصعيد الوطني والإسهام في التقدم العالمي. وتتيح المرحلة الرابعة (2020-2024) من البرنامج العالمي، المخصصة للشباب، فرصة مستمرة لتكثيف جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات.

51- وفي ظل المناخ الحالي الذي تسود فيه تحديات خطيرة تقوض النسيج الأساسي لمجتمعاتنا وتماسكها الاجتماعي، يكون النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان مهمة بالغة الأهمية. ويشكل التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال دعم الإدماج والمشاركة، وتعزيز التضامن ومنع العنف والنزاع، استثماراً استراتيجياً قوياً لبناء مستقبل عادل وسلمي ومنتصف للجميع. وهو يسهم أيضاً إسهاماً هاماً في ضمان نهج قائم على الحقوق في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وينبغي النظر إليه كعنصر حاسم في أي استراتيجية ترمي إلى تحقيق التعافي على وجه أفضل في أعقاب الأزمة الصحية.

الحكومات التي قدمت معلومات

- إسبانيا
- ألبانيا
- أندورا
- إندونيسيا
- إيطاليا
- البرازيل
- بروني دار السلام
- بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
- بيلا روس
- جورجيا
- رومانيا
- السلفادور
- سلوفينيا
- السويد
- سويسرا
- فنلندا
- قبرص
- قطر
- كرواتيا
- كمبوديا
- كوستاريكا
- كولومبيا
- ليتوانيا
- المكسيك
- النيجر
- اليونان